THE TEACHER'S FORUM FORUM DE L'ENSEIGNANT منتدى الأستاذ
المجلد: 17 العدد: 01 السنة: ديسمبر 2021 الصفحات 125- 139

البحث اللّساني عند أحمد المتوكّل

Linguistic Research according to Ahmed Al-Mutawakel

سلمى معلم[1]، سفيان بوعنينبة[2]*

[1] جامعة 20 أوت 1955/ سكيكدة (الجزائر)، malemsel@gmil.com

[2] جامعة 20 أوت 1955/ سكيكدة (الجزائر)، chehd07032011@gmail.com

تاريخ الإرسال: 19/ 02/ 2021 تاريخ القبول: 24/ 02/ 2021

الملخص:

سعى كثير من اللسانيين العرب المحدثين – استنادا إلى منهجية إعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم وفق منظور البحث اللساني الغربي الحديث – إلى إعادة استكشاف ذلك التراث، وفهمه فهما جديدا، والعمل على تطويره، وذلك قصد استثماره لبناء تصورات ومشاريع بحث لسانية جديدة صالحة لخدمة مستعمل اللغة على مستوى مختلف معاملاته اللغوية الاجتماعية. وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال أعمال أحمد المتوكل، الذي ركز فيها على عقد الحوار بين التراث اللغوي والحداثة اللسانية الغربية التي انتقى منها ما جاءت به نظرية النحو الوظيفي، مؤسسا – بذلك – نحو اللغة العربية الوظيفي؛ الذي يلخص منهجه البحثي، ويكشف عن تفكيره اللساني الذي تميزه مجموعة من المبادئ. وقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على تلك المبادئ، وتوضيح أبرز الخصائص التي ميزت بحثه اللساني.

الكلمات المفتاحية:
أحمد المتوكل؛
منهجية إعادة القراءة؛
التراث اللغوي العربي؛
اللسانيات الغربية الحديثة؛
نظرية النحو الوظيفي؛

Abstract:

Many modern Arab linguists have sought, through the methodology of re-reading the ancient Arab linguistic heritage, according to the perspective of modern Western linguistic research, to re-explore that heritage, to have a new understanding of it, and to work on developing it, with the aim of investing it in building new perceptions and new linguistic research projects that are suitable for the language user at the level of his/her various sociolinguistic dealings. This is what can be found in the works of Ahmed Al-Mutawakel, who focused on holding the dialogue between linguistic heritage and western linguistic modernity, from which he chose what was brought about by the theory of functional grammar, establishing, through this, the functional Arabic language. The latter summarizes his research method, and reveals his linguistic thinking that conceals a set of principles. This study aimed to find out those principles and to clarify the most prominent characteristics that distinguished Al-Mutawakel's linguistic research.

Keywords:
Ahmed Al-Mutawakel,
Methodology of re-reading,
Arab linguistic heritage,
modern Western linguistics,
the theory of functional grammar,

* سفيان بوعنينبة

مقدمة:

عرف البحث اللساني الغربي الحديث العديد من التحولات الإبستيمولوجية والمنهجية التي تنوعت من خلالها تقنيات دراسة اللغة ونظرياتها؛ حيث تعاملت كل نظرية مع اللغة من زوايا وأبعاد مختلفة، وهو ما كان – في الواقع – عبر مراحل ثلاث: مرحلة اللسانيات البنوية؛ التي عنيت بدراسة بُعد اللغة الشكلي البنوي، ومرحلة اللسانيات التوليدية التحويلية؛ التي ركزت على بعد اللغة العقلي أو الذهني المجرد، ومرحلة اللسانيات الوظيفية التداولية التي اهتم الباحثون فيها ببعد اللغة الوظيفي التداولي (أو الاجتماعي التواصلي)، وذلك باعتبار أن اللغة وظيفة تواصلية، وعملية اجتماعية تبليغية.

ركزت اللسانيات الوظيفية التداولية – من خلال دراستها لبعد اللغة الوظيفي– على ضرورة ربط بنية اللغة بوظيفتها الأساسية المتمثلة في التبليغ أو التواصل، وما تقتضيه هذه الوظيفة من شروط وعناصر غير لغوية يمثل فيها السياق مركز العملية التبليغية؛ فاللغة –كما بيّن الوظيفيون – وحدات تبليغية منجزة في إطار سياق تواصلي معين، وبناء على ذلك، فإن بنيتها تتغير بتغير سياقات مستعمليها.

لم تلتفت البنوية – خاصة في بحوثها الأولى – إلى البعد التواصلي للغة؛ فجعلت من اللغة نظاما شكليا مغلقا على ذاته، مؤكدة على ضرورة دراسته دراسة صورية لذاته ومن أجل ذاته، وهو الحال بالنسبة للتوليدية التحويلية؛ حيث ركز تشومسكي (A - .Noam Chomsky 1928) على دراسة بعد اللغة الذهني المجرد، وأغفل البعد الإنجازي والسياق الخارجي، "فقد أبعد أي اعتبار يخص استخدام اللغة ووظيفتها، فهو يهتم بنظرية الكفاءة أكثر من اهتمامه بنظرية الأداء، وهو ما يعني أن اللسانيات تهتم بالنواحي العقلية، وتستبعد قدر الإمكان التلوث بآثار الاستخدام والسياق"[1]؛ إذ تعيق تلك الجوانب – حسب رأيه – فهم النظام اللغوي البشري بدقة وعمق عبر دراسته دراسة علمية منطقية، لأنها ركزت على التفكير المنطقي في أسرار اللغة البشرية[2]، وذلك بالنظر إلى طبيعتها العقلية (الذهنية).

أدى اهتمام العديد من الاتجاهات اللسانية بالجانب الأنطولوجي والسوسيولوجي والتداولي للغة إلى تأسيس اللسانيات الوظيفية، ويجمع الوظيفيون على أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، مؤكدين على الربط بين النظام اللغوي، وكيفية استعمال هذا النظام[3]، وذلك ما يعني ربط اللغة بسياقاتها التواصلية المنجزة فيها، حيث يتعلق الأمر تحديدا بالخطاب الوظيفي التبليغي الذي يوظفه مستعمل اللغة في معاملاته الاجتماعية التواصلية المتباينة بتباين السياق التواصلي. وقد اهتموا عبر ذلك بضبط قوانين ومبادئ الاستعمال البراغماتي الناجح الذي يكون بين المخاطِب والمخاطَب، ومن أهم التطورات التي رافقت الدراسة الوظيفية التداولية "تجاوز الجملة كموضوع للدراسة اللغوية، والاهتمام بالخطاب بعده الشكل الطبيعي للتواصل"[4]، فقد رأى العديد من الباحثين أن عملية القيام بتجاوز مستوى الجملة والانتقال إلى مستوى النص ليصبح الوحدة الأساسية للدراسة اللسانية أمرا ضروريا، وذلك بالنظر إلى تعدد مستويات اللغة ومجالات استعمالها التي تتعلق بالمخاطِب والمخاطَب وما يقومان به من عمليات لغوية ذهنية في إطار الإنتاج والقراءة التحليلية (الفهم والتأويل).

وانطلاقا من وجود معيار الوظيفية، تمكن بعض الباحثين – وفي طليعتهم أحمد المتوكل – من إعادة تصنيف النظريات اللسانية الغربية؛ بين "نظريات لسانية وظيفية"، و"نظريات لسانية غير وظيفية"، وحسب المتوكل فإن "النظريات الوظيفية" تؤمن بارتباط بنية اللسان الطبيعي بوظيفة التواصل، و"النظريات غير الوظيفية"، تسلم بإمكان دراسة البنية بمعزل عن الوظيفة"[5].

وتتميز النظريات اللسانية الوظيفية بمجموعة من الخصائص أبرزها:[6]

أ- تعد النظريات الوظيفية اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي؛ أي نسقا رمزيا يؤدي مجموعة من الوظائف، أهمها وظيفة التواصل.

ب- تعتمد النظريات الوظيفية على أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها، إلا إذا ربطت هذه البنية بوظيفة التواصل.

ج- "قدرة" المتكلم – السامع: هي – في رأي الوظيفيين – معرفة المتكلم للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة. القدرة – إذن، حسب الوظيفيين – "قدرة تواصلية" تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلالية والقواعد الصوتية والقواعد التداولية.

د- يتعلم الطفل – حسب اللغويين الوظيفيين – النسق الثاوي خلف اللغة واستعمالها؛ أي العلاقات القائمة بين الأغراض التواصلية والوسائل اللغوية التي تتحقق بواسطتها.

ونجد من أهم النظريات اللسانية التي شكلت ذلك التيار اللساني الوظيفي الغربي الجديد؛ نظرية النحو الوظيفي، التي استطاعت تقديم طرح لساني جديد، اتسم بالدقة والنضج المنهجي النظري والإجرائي، وهو ما جعلها تقترب – إلى حد بعيد – من الكلية التي تسعى إليها مختلف النظريات اللسانية.

لقد أفضت جدة الطرح الذي قدمته نظرية النحو الوظيفي، وشمولية منهجيتها في دراسة ظواهر اللغة وتجلياتها في خطابات مستعمل اللغة الطبيعية إلى اتساع مجال انتشارها؛ حيث "انتقلت من مسقط رأسها بهولندا، إلى أقطار أخرى كبلجيكا وإسبانيا وإنجلترا، كما دخلت العالم العربي وذلك عبر بوابة المملكة المغربية بجامعة محمد الخامس بالرباط، على يد الباحث أحمد المتوكل، لتنتقل إلى غيرها من الجامعات المغاربية، لترسم طريقا إلى بقية البلاد العربية كالجزائر، وتونس، وسوريا، والعراق."[7]، فقد تحولت هذه النظرية من مجال النظريات اللسانية الغربية، إلى مجال النظريات اللسانية العالمية.

وقد كان وجود هذه النظرية في العالم العربي من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور العديد من الاتجاهات والبحوث اللسانية العربية الحديثة؛ ونقصد بذلك البحوث التي تبنت مبادئها وعملت على ترسيخها ودراسة قضايا اللغة العربية وفق منظورها، وهذا ما اتسمت به أعمال أحمد المتوكل، حيث عمل هذا اللساني على نقل نظرية النحو الوظيفي، واستثمارها في منهجية إعادة قراءته للتراث اللغوي العربي القديم، قصد الكشف عن خصائصه واستنطاق مبادئه النظرية والمنهجية ومعرفة أصوله الإبستيمولوجية، وقد توصل – من خلال ذلك- إلى تأكيد وظيفية التفكير اللغوي الذي سار عليه علماء ذلك التراث (نحوه، بلاغته، أصوله، تفسيره).

يعتمد عمل المتوكل على عقد الحوار بين التراث العربي والبحث اللساني الغربي الحداثي، ممثلا في نظرية النحو الوظيفي؛ التي تعد أهم ما طبع منهجه اللساني، ولذلك عملنا على توضيح ذلك، من خلال أهم المبادئ التي ارتكز عليها في بحثه، وفي سبيل الوصول إلى ذلك بنيت هذه الدراسة على أربعة محاور: التعريف بنظرية النحو الوظيفي (أهم مبادئها ونماذجها)، ثم نقل نظرية النحو الوظيفي إلى الدرس اللساني العربي الحديث، فالبحث اللساني عند أحمد المتوكل من خلال منهجية إعادة قراءته للتراث اللغوي العربي القديم وموقفه من التراث والحداثة، لننتقل بعدها إلى الحديث عن المنحى اللساني الحداثي عند أحمد المتوكل، الذي يعدّ الصورة المثلى للساني العربي المعاصر، فقد استطاع من خلال بحوثه اللسانية أن يوضح مدى قابلية ربط التراث بالحداثة، وهذا ما يعبر عنه نحو اللغة العربية الوظيفي الذي وضعه، مرتكزا في ذلك على دعائم أساسية؛ أهمها: عدم إسقاط الحداثة على التراث أو العكس، وعدم إعلان القطيعة مع التراث أو الحداثة.

1 – نظرية النحو الوظيفي:

تبلور الطرح اللساني الوظيفي التداولي، الذي مثلته نظرية النحو الوظيفي، في أواخر السبعينات من أواخر القرن الماضي، وذلك انطلاقا من الدراسات والبحوث اللسانية التي قدمها مجموعة من الباحثين، بقيادة اللساني الهولندي: سيمون ديك (simondick). الذي نشر كتابه الأول: (fonctionnel grammar) (النحو الوظيفي)، سنة 1978، ووضع فيه أهم الافتراضات النظرية والمبادئ المنهجية التي تعمل بمقتضاها هذه النظرية، وتوضح كيفية اشتغالها وتعاملها مع اللغات الطبيعية.

عنيت نظرية النحو الوظيفي بدراسة اللغة في صورتها الدينامية الإنجازية؛ أي من حيث هي حدث كلامي تبليغي، وممارسة اجتماعية براغماتية تقتضي وجود متكلم يعد محور الانجاز الكلامي، ومخاطب يوجه إليه الكلام، وسياق تواصلي؛ تتم فيه العملية التبليغية، فليست اللغة – من منظور هذه النظرية – مجرد نسق من العلامات، أو بنية ذهنية مجردة؛ بل ترتكز منهجية عملها على معيار الوظيفية، و"مؤداه أن وظيفة اللغات الطبيعية هي إتاحة التواصل، وأن هذه الوظيفة تحدد البنية، بمعنى أن اللغة بنية وأداة، وأن البنية تابعة للوظيفة"[8].

لقد استندت هذه النظرية في بناء رؤيتها للغة وكيفية دراستها لها على أصول إبستيمولوجية متعددة؛ إذ إن ما تم تناوله – في إطار هذه النظرية –محمول على حتمية تفاعل طروحات معرفية مختلفة، ولعل أهمها على الإطلاق ما قدمته: فلسفة اللغة العادية، واللسانيات السوسيولوجية، ونظريات التواصل، والتداولية، أو اللسانيات التداولية؛ التي تمثل ذروة البحث اللساني الوظيفي التداولي الحديث.

وتشترك هذه الاتجاهات —على الرغم من اختلافها — في تغييرها لوجهة البحث اللساني الغربي من لسانيات اللغة إلى لسانيات الكلام، إذ اهتمت جميعها باللغة بعدها إنجازا كلاميا، وتخاطبا واستعمالا، وهو ما تبنته نظرية النحو الوظيفي، وعملت به، وسعت لتطويره.

تميزت المقاربة اللسانية لهذه النظرية بدراستها للغة دراسة شاملة لجميع جوانبها (تركيبا، ودلالة، ومعجما، وتداولا)، وتطمح نظرية النحو الوظيفي إلى أن تكون نظرية ذات مستوى عال من الدقة والصورنة العلمية ومقياسها

في ذلك كفاية نماذجها، وصلاحيتها للتطبيق على جميع اللغات الطبيعية، بالرغم من اختلاف أنماطها.

ترمي نظرية النحو الوظيفي إلى تجاوز النظريات اللسانية التي أثبتت عدم كفاية وفعالية برنامجها اللساني، وإقامة مقاربة لسانية جديدة، لعل من أهم أهدافها: دراسة الخطاب اللغوي بمختلف أنواعه، دراسة وظيفية تداولية، ينبغي من خلالها مراعاة سياق الحال، وجميع العناصر المشاركة فيه، إنتاجا وتأويلا.

أولا – مبادئ وأسس نظرية النحو الوظيفي:

ترتكز نظرية النحو الوظيفي– شأنها في ذلك شأن كل النظريات اللسانية – على مجموعة من الأسس والمبادئ المنهجية التي تحكم طريقة بحثها، وتميزها عن باقي النظريات اللسانية الغربية، وقد تمت صياغة المبادئ العامة التي تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي في ما أطلق عليها: "المبادئ العشرة"، إلا أن هذه المبادئ العشرة جميعها تقبل التقليص دون إخلال إلى أربعة مبادئ رئيسية، على أساس أن هذه المبادئ الأربعة الرئيسية أصول لمبادئ أخرى فرع عنها"[9].

وتتمثل تلك المبادئ الأربعة الرئيسية فيما يلي:[10]

1. وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي التواصل.

2.موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية (communicative compétence) للمتكلم – المخاطب.

3. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة، منظور إليها من وجهة نظر تداولية.

4. يجب أن يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفاية:

أ. الكفاية النفسية (l'adéquation psychologique).

ب. الكفاية التداولية (l'adéquation pragmatique).

ج. الكفاية النمطية (l'adéquation typologique).

المبدأ الأول: وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي التواصل:

يعني المبدأ الأول "أن النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية تصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنوية للغات المحددة (جزئيا على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها"[11]. ويبدو أن نظرية النحو الوظيفي – من خلال هذا المبدأ – قد جعلت من بقية الوظائف التي تؤديها اللغة، فروعا لوظيفة أساسية، هي أصل لمختلف وظائف اللغة، ألا وهي وظيفة التواصل.

المبدأ الثاني: موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية:

وحسب هذا المبدأ "يذهب التيار الوظيفي إلى أن قدرة المتكلم – السامع قدرة تواصلية عامة تشمل كل المعارف اللغوية والخطابية وغيرها؛ إذ تستضمر – إضافة إلى معرفة النسق اللغوي – معارف أخرى، منها ما هو لساني آني، ومنها ما هو سياقي عام، ويستحضر (المتكلم/السامع) أثناء إنتاج أي خطاب وفهمه كل هذه المعارف،

ويحكم هذا الاستحضار موقف التواصل وملابساته ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النحوية تضطلع بالدور المركزي في حالات التخاطب العادية"[12].

فالسعي نحو تحقيق تواصل ناجح بين المتخاطبين، هو الذي يدفعهما إلى استحضار كل ما يملكانه من معارف، مختلفة المصادر، وهذا ما تعبر عنه قدرتهما التواصلية؛ وهذه القدرة التواصلية هي موضوع نظرية النحو الوظيفي، سعيا لمعرفتها، ووصفها، وتفسيرها.

فالقدرة التواصلية حسب لغويي النحو الوظيفي هي: "ما يمكّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم بواسطة العبارات اللغوية، أي ما يمكّنهم من التفاهم والتأثير في مدخرهم المعلوماتي (بما في ذلك من معارف وعقائد وأفكار مسبقة وإحساسات) والتأثير في سلوكهم الفعلي عن طريق اللغة"[13].

وأهم ما أضافته نظرية النحو الوظيفي – فيما يتعلق بالقدرة التواصلية التي يمتلكها مستعمل اللغة الطبيعية – تصورها للملكات التي تتكون منها تلك القدرة، حيث جعلها سيمون ديك (Simon Dick) خمس ملكات؛ وهي: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية.

المبدأ الثالث: النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة، منظور إليها من وجهة نظر تداولية:

إن العمل وفق ما جاءت به التداولية، هو ما انتحته نظرية النحو الوظيفي، وسعت إلى ترسيخه في مقاربتها للخطاب اللغوي الذي اهتمت بجميع أبعاده وجوانبه (التركيبية، والدلالية، والتداولية)، وهذا ما يلاحظ على بنية النحو في هذه النظرية، حيث تشتمل على مستويات تمثيلية ثلاثة؛ هي:[14]

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (كوظيفة المنفذ ووظيفة المتقبل ووظيفة المستقبل ووظيفة المستفيد..).
- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية (كوظيفتي الفاعل والمفعول).
- مستوى لتمثيل الوظائف التداولية (كوظيفة المبتدأ ووظيفة المحور..).

المبدأ الرابع: تحقيق الكفايات:

أ – الكفاية النفسية:(l'adéquation psychologique)

وهي عند سيمون ديك (Simon Dick): "الكفاية التي تحصل حين تكون النظرية اللسانية مؤهلة لرصد إنتاج الخطاب وفهمه؛ أي حين تكون مطابقة – ما أمكن التطابق – للنماذج النفسية للقدرة اللغوية، والسلوك اللغوي معا"[15]، لقد تم السعي من خلال هذه الكفاية إلى شرح وتفسير عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه، وقد استهدفوا خلال ذلك معرفة تلك المرحلة الذهنية المجردة، التي تسبق عملية إنتاج، وفهم، وتأويل، وتحليل خطاب ما أيا كان شكله ونوعه.

ب – الكفاية التداولية: (l'adéquation pragmatique)

تتطلب هذه الكفاية من نظرية النحو الوظيفي "أن تستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي"[16]؛ يعني هذا أنه يجب أن لا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها بنيات معزولة عن سياق

استعمالها، بل يجب التعامل معها باعتبارها عملية تخاطبية تواصلية، تتم بين متكلم ومخاطَب في سياق تواصلي معين، بغرض تحقيق أهداف معينة.

لقد اهتمت هذه النظرية بالتخاطب التبليغي أو التواصلي الذي يتم بين المتخاطبين (المتكلم/ المخاطَب) في إطار ظروف تواصلية معينة، وتوضيح الأسس التي تؤدي إلى نجاح التواصل، ومن ثمة تحقيق مختلف الأغراض المستهدفة من ورائه؛ (كالتأثير والإقناع)، ولعل أهم تلك الأسس: ربط بنية اللغة (الخطاب) بمختلف العناصر الخارجية المتفاعلة في ظهوره ونجاحه (العناصر التي تقتضيها وظيفة التواصل)، باعتباره فعلا خطابيا تداوليا.

ج – الكفاية النمطية: (l'adéquation typologique)

ويرى ديك أنها "الكفاية التي تسعى النظرية اللسانية في إحرازها حين تكون معدة لوضع أنحاء للغات منتمية إلى أنماط لغوية متباينة ولرصد وجوه الائتلاف ووجوه الاختلاف بين هذه اللغات"[17]، وبهذا تكون هذه النظرية قد استطاعت تجاوز الدراسات اللغوية المقارنة القديمة ومنهج عملها القائم على تصنيف اللغات حسب معيار السلالة اللغوية. وقد عمل ممثلوها –كذلك – على توسيع مفهوم التنميط؛ ليتم الانتقال من تنميط اللغات إلى تنميط الخطابات.

ثانيا – نماذج نظرية النحو الوظيفي:

مرت نظرية النحو الوظيفي – منذ تأسيسها إلى غاية ما هي عليه الآن – بمراحل مختلفة، أسهمت في تطويرها وإغناء جهازها الواصف، لاسيما أن تلك المراحل قد تنوعت طرائق اشتغالها، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة نماذج، وقد ارتبط كل نموذج بمرحلة معينة من مراحل تطور هذه النظرية.

فقد "عرفت نظرية النحو الوظيفي منذ ظهورها على يد سيمون ديك (Simon Dik) سنة 1978 عددا من النماذج المتعاقبة، قامت على ما يشبه مبدأ "النشوء والارتقاء"؛ حيث شهد كل جيل من النماذج تطورا على النموذج السابق، مستفيدا من القصور والوصف والتفسير الكافيين في سلفه، قصورا كان في أغلبه متمثلا في بنية النحو الإجرائية، دون أن يُطال المبادئ الرئيسية التي قام عليها"[18]؛ حيث بقيت تلك المبادئ ثابتة لم يتغير أي مبدأ.

وأهم النماذج التي عرفتها نظرية النحو الوظيفي هي:

أ – النموذج النواة، سيمون ديك (Simon Dik) 1978:

يعد "النموذج النواة أول نماذج نظرية النحو الوظيفي المعروض له في كتاب ديك الأول (ديك (1978)).مكونات هذا النموذج الأولي، حسب ترتيبها في آلية الاشتغال، أربعة مكونات: خزينة فقواعد إسناد الوظائف فقواعد التعبير ثم القواعد الصوتية "[19]، ويمثل هذا النموذج اللبنة الأولى التي تمت على أساسها اقتراح وصياغة باقي النماذج.

ب – النموذج المعيار: سيمون دك (Simon Dik) 1989:

يتصدر "نموذج مستعملي اللغة الطبيعية" أهم ما أتى به النموذج المعيار، ويقصد به المنتج للخطاب والمتلقي للخطاب والمؤول له، هذا النموذج وضع لرصد الملكات التي تتوافر لدى المتكلم / المخاطب، حصر منها سيمون

دك (Simon Dik) خمس ملكات على أساس أنه يمكن إضافة ملكات أخرى إليها، وتقوم خمسة قوالب برصد ملكات القدرة التواصلية الخمس وتتفاعل فيما بينها على أساس أن كل قالب يتمتع باستقلال مبادئه لكنه يشكل دخلا – خرجا لباقي القوالب"[20]، ويمثل هذا النموذج الرافد التداولي (أي ما يتعلق بتحقيق الكفاية التداولية).

ج – نموذج نحو الطبقات القالبي: أحمد المتوكل (2003):

أسس أحمد المتوكل هذا النموذج سنة 2003، وهو أول إنجاز عربي داخل نظرية النحو الوظيفي، وقد وضح المتوكل من خلاله أن بنية الخطاب على اختلاف أنماطه وأقسامه بنية نموذجية واحدة تتكون من ثلاثة مستويات: مستوى علاقي، ومستوى تمثيلي (دلالي)، ومستوى بلاغي، وقد "شدد المتوكل على أن هذه البنية الثابتة تتولد عنها بنيات نمطية متغايرة تبعا لتنميط الخطابات، وأن هذه الأخيرة لا وجود لها إلا باعتبارها نتائج لتوسيط قيم البنية النموذجية البلاغية والعلاقية والدلالية، وتغليب بعضها على بعض، بمعنى أن الاختلاف الحاصل بين الخطابات مرده تباين في انتقاء عناصر نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، وتغليب بعضها على بعض"[21]،ويمثل هذا النموذج الرافد النمطي (أي ما يتعلق بتحقيق الكفاية النمطية).

د – نموذج نحو الخطاب الوظيفي: هنخفلد (Hengeveld) وماكنزي (Mackenzie):

لقد "تفرع عن النحو الوظيفي المعيار ... أنحاء وظيفية أخرى من بينها بالخصوص ما سمي "نحو الخطاب الوظيفي" الذي راده هنخفلد (2004) ثم هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008))، وفي هذا النموذج اقترحت صيغة نموذج مستعمل الخطاب. ويقوم نحو الخطاب الوظيفي على أربعة مكونات: المكون المفهومي والمكون النحوي والمكون السياقي والمكون الصوتي"[22]، ويمثل هذا النموذج الرافد النفسي (أي ما يتعلق بتحقيق الكفاية النفسية).

هـ – نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع: أحمد المتوكل (2011):

وهو النموذج الثاني الذي أسسه أحمد المتوكل "وفيه عمل على تطوير وإعادة بناء نموذج نحو الخطاب الوظيفي، وهذا ما يظهر من خلال إضافته لجهاز محول إلى جهازي الإنتاج والفهم، بحيث يعنى ذلك الجهاز بنقل خطاب ما إلى خطاب آخر ترجمة أو شرحا أو تفسيرا"[23]، فقد سعى إلى توسيع هذا النموذج ليصبح قادرا على وصف وتفسير كل ما يدخل في إطار التواصل بمختلف أنواعه (مباشرا كان أم غير مباشر)، وآلياته (لغويا كان أم غير لغوي).

2 – مراحل نقل نظرية النحو الوظيفي إلى الدرس اللساني العربي الحديث:

تمكن بعض اللسانيين العرب الوظيفيين من تأسيس المنحى الوظيفي العربي الحديث، وذلك بعد نقلهم لنظرية النحو الوظيفي وسعيهم إلى استثمارها، غير أن نقلهم لتلك النظرية لم يكن دفعة واحدة؛ وإنما مر نقل نظرية النحو الوظيفي إلى الدرس اللساني العربي الحديث بثلاث مراحل، هي:[24]

1 - 2 / مرحلة الاستنبات:

أخذت نظرية النحو الوظيفي – في هذه المرحلة – مكانها بين الاتجاهات اللسانية التي كانت سائدة في المغرب، وعلى رأسها: الاتجاه البنيوي (structuralisme)، والاتجاه التوليدي التحويلي (transformalional grammar generative)، بالإضافة إلى الدرس اللغوي العربي القديم؛ نحوا وبلاغة وغيرهما.

2 - 2/ مرحلة التأصيل:

في هذه المرحلة تم ربط تلك النظرية بالفكر اللغوي العربي القديم على أساس أنّ ذلك الفكر، أصل لمنحى وظيفي عربي يمتد بواسطة الدرس اللساني الوظيفي الحديث.

3 - 2/ مرحلة الإسهام والتطوير:

وفيها شرع اللسانيون الوظيفيون، المغربيون تحديدا، في الإسهام في تطوير نظرية النحو الوظيفي نفسها، فابتدع المتوكل نموذج نحو الطبقات القالبي (2003)، ثم أضاف نموذج الخطاب الوظيفي الموسع (2010)، بالإضافة إلى إسهامات عدد من الباحثين الآخرين في إضافة مكونات إلى نماذج من النظرية، كما فعل البوشيخي الذي أضاف المكون التخييلي (1998) إلى مكونات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، في إطار الدفاع عن أطروحة أن الملكة "الإبداعية" ملكة من ملكات القدرة التواصلية العامة، يتم تفعيلها بدرجات متفاوتة بين مستعملي اللغة الطبيعية.

ولم تقتصر نتائج اهتمام اللسانيين العرب بنظرية النحو الوظيفي على وضعهم لنحو وظيفي عربي فحسب، بل أضافوا إليها؛ وهذا ما يظهر جليا في تلك الإسهامات أو الإضافات التي قدمها بعضهم، سعيا منهم نحو تطوير نظرية النحو الوظيفي.

واستطاع المنحى الوظيفي "أن يحتل موقعه داخل البحث اللساني المغربي، الزاخر وأن يعايش باقي مكوناته القديمة والحديثة في سلام نسبي. وأعانه على ذلك (...) ثلاثة أمور أساسية: أولا: الاجتهاد المستمر للباحثين الذين تبنوه، وثانيا: انتهاجه نهجا مغايرا في البحث، وثالثا: أنه لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى بل ظل يستفيد منها رؤى ونتائج، كلما دعت الحاجة، مؤمنا أشد الإيمان بوحدة البحث اللساني ونسبيته، وإمكان التحاور المنهج بين مذاهبه، حتى ولو فصل بينها مرور الزمن"[25].

3 - البحث اللساني عند أحمد المتوكل:

أ – منهجية إعادة قراءته للتراث اللغوي العربي القديم:

ارتبطت بدايات الفكر اللساني عند أحمد المتوكل ببداية بحوثه اللسانية، التي أعاد من خلالها قراءة التراث اللغوي العربي القديم، قاصدا – من وراء ذلك – معرفة أهم مميزات إبستيمولوجيا التفكير اللساني عند علمائنا القدامى، ومن ثمة العمل على مقارنتها بما جاءت به اللسانيات الحديثة.

فقد "بدأ مشروعه اللغوي سنة 1982 بالبحث في التراث العربي، مستهدفا الكشف عن نظرية اللغويين العرب، من أجل مقارنتها بالنظريات اللسانية المعاصرة، وإدماج تحاليل الأولى في الخطاب اللساني المعاصر، حتى ما إذا اكتمل البناء، صار بإمكان النظرية اللغوية اللسانية العربية أن تصف اللغة العربية وغيرها من اللغات البشرية"[26].

أعاد المتوكل قراءة التراث اللغوي العربي من منظور اللسانيات الحديثة، وذلك بغية تقريب النموذج اللغوي التراثي، بالنموذج الغربي الحداثي، والخروج من وراء ذلك بنظرية لسانية عربية حديثة صالحة للتطبيق على أي لغة من اللغات الطبيعية.

وانطلاقا من ذلك، عُد التراث اللغوي العربي القديم من أهم المصادر التي شكلت البحث اللساني عنده، فلطالما أكد بضرورة التعامل مع التراث اللغوي العربي، حيث يقول في هذا الصدد :"من أهم القضايا التي لا يخلو أي بحث لساني عربي من إثارتها، أيا كان الإطار النظري المعتمد، قضية التعامل مع التراث الذي خلفه المفكرون العرب القدماء؛ نحاة وبلاغيين وأصوليين ومفسرين"[27].

ضبط أحمد المتوكل منهجيتة في إعادة قراءة الموروث اللغوي العربي القديم بضوابط موضوعية، رأى بضرورتها، حيث يقول: "المنطلق في المنهجية التي نقترحها لقراءة التراث اللغوي العربي هو أن المفاهيم المعتمدة في "علوم اللغة العربية" تنزع إلى التوحد وإن تعددت هذه العلوم، وإلى تشكيل إطار نظري يخلف الدراسات النحوية والبلاغية والأصولية والتفسيرية على حد سواء، وتطمح هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تلافي منزلقين: منزلق "القطيعة"، ومنزلق "الإسقاط""[28].

ومن المنطلقات أو المبادئ المنهجية التي أسس عليها المتوكل مشروعه اللساني، والتي وضح من خلالها كيفية التعامل مع التراث اللغوي بصفة عامة، والعربي بصفة خاصة، ما تلخصه النقاط الآتية:[29]

أ – يكمن التباين بين الفكر اللغوي القديم (عربيا كان أم غير عربي)، والدرس اللساني الحديث في اختلاف الظروف التاريخية التي تحيط بإنتاجهما، حيث لا قطيعة معرفية تفصل بينهما، خلافا لما يعتقد.

ب – يتخذ الفكر اللغوي القديم من الدرس اللساني الحديث أحد الأوضاع الثلاثة الآتية: وضع المرحلة التاريخية كحقبة من حقب مسار فكري واحد، ووضع المرجع الذي يمكن أن يوفر "الحجة الخارجية" عند الحاجة، ووضع المخزون المعرفي الذي يمكن أن يعامل كمصدر اقتراض لمفاهيم وآراء ومقاربات لم تفقد ورودها بالرغم من مرور الزمن.

ب – تعد عملية الاقتراض هذه، عملية إدماج جزئي مؤقت ونسبي بعد إعادة صياغة ما يدمج، ولا تعني بحال من الأحوال إلغاء المصدر المقترض منه.

ب – موقفه من التراث والحداثة:

إن أهم ما ميز تعامل أحمد المتوكل مع التراث اللغوي العربي؛ هو عدم تعصبه لذلك التراث؛ إذ لم يمنعه تعامله مع التراث اللغوي من مواكبة النظريات اللسانية المعاصرة، وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى تصنيفه ضمن الاتجاه التوفيقي الذي حاول التوفيق بين تيارين متناقضين تماما؛ ألا وهما التيار التراثي، والتيار الحداثي، وقد بيّنوا ذلك في خضم حديثهم عن أهم الاتجاهات اللسانية التي شكلت البحث اللساني العربي الحديث والمواقف التي اتخذها اللسانيون العرب من التراث اللغوي العربي الذي يمثل ذلك الجانب الخاص، واللسانيات الغربية الحديثة التي تمثل ذلك الجانب العام، "فعلى طرف نجد فريق التراث اللغوي الذي يشكك في كل ما هو جديد وحديث في الدرس اللغوي المعاصر، وكأن الأول لم يترك للآخر شيئا، ويقف على الجانب الآخر فريق يكاد لا يعرف شيئا عن التراث الحضاري واللغوي؛ فهو ينساق وراء النظريات الحديثة من دون دراية أو علم بأن دراسات السلف قد سبقت الفكر اللساني المعاصر إلى حل مشكل لغوي، أو إثارة نقطة غير هامة في عرف اللسانيين المحدثين"[30].

ويتوسط بين هذا وذاك الاتجاه التوفيقي، الذي يمثله مجموعة من اللسانيين العرب، الذين رأوا بضرورة مزج التراث والحداثة، واستثمار ذلك في دراسة اللغة العربية، وهذا ما فعله أحمد المتوكل، الذي وضع "لبنة أولى لمنهجية تمكن من إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم، وإدماجه في الفكر اللساني الحديث واستثماره في وصف اللغات الطبيعية بما فيها اللغة العربية وما يتفرع عنها"[31].

فقد "أدرك الجيل الجديد من اللسانيين العرب الأبعاد النظرية الهامة لدراسة اللغة العربية من منظور النظريات اللسانية المعاصرة، من بنيوية وتوليدية وتحويلية ووظيفية، فجاءت أعمالهم أكثر مردودية من الناحية النظرية والمنهجية، سواء بالنسبة إلى الدرس اللساني العام، أو الدرس اللساني الخاص، متجاوزة بذلك حدود الثقافة المحلية، ومساهمة في تنمية البعدين العام والخاص معا، وتطويرهما"[32].

4 - المنحى اللساني الحداثي عند أحمد المتوكل:

إن الحديث عن المنحى اللساني الحداثي الذي انتحاه أحمد المتوكل، واعتمد عليه في بحوثه اللسانية، وسعى إلى مد الجسور بينه وبين النموذج اللغوي العربي التراثي، يتعلق أساسا بنظرية النحو الوظيفي؛ فالنضج النظري الذي بلغته هذه النظرية، واستطاعت من خلاله سد الكثير من الفجوات التي عابت التحليل اللغوي عند بعض النظريات اللسانية التي كانت سائدة قبلها، دفع المتوكل إلى تبني هذه النظرية التي أصبحت – فيما بعد – إطارا لبحوثه اللسانية التي طبقها على اللغة العربية منذ سنة 1985، وهذا ما نجده واضحا في أدبياته اللسانية.

و"تتسم كتابات المتوكل بوحدة الرؤية النظرية، والمنهجية المحددة بأصول اللسانيات الوظيفية في الأسس النظرية الشمولية لظواهر اللغة العربية المدروسة، والتكامل فيما بينها. وقد مكنه ذلك من وضع جزء هام من نحو اللغة العربية الوظيفي"[33]، ويرى أن "النحو الوظيفي fonctionnal grammar الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة... [يعدّ] النظرية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات (النمذجة) للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما ينماز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية: (النحو العلاقي) (relational grammar) ونحو الأحوال (case grammar)، و"الوظيفية" (fonctionalisme)، ونظريات فلسفية "نظرية الأفعال اللغوية" (speachactstheory) خاصة)"[34].

ولعل أهم الأسباب التي جعلت المتوكل يتبنى ما جاءت به تلك النظرية، هو إدراكه لمدى تقارب ما جاءت به نظرية النحو الوظيفي، مع تحاليل لغويينا القدامى، حيث يقول: "توصلنا في هذه المحاولة إلى أن النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة ...) نظرية تداولية، وأنها بالتالي قابلة للتحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النظريات التداولية الحديثة، بما فيها نظرية النحو الوظيفي"[35].

لقد سعى المتوكل من وراء عمليتي القرض والاقتراض، إلى إقامة التفاعل بين النموذجين اللسانيين (التراثي العربي والحداثي الغربي) (نظرية النحو الوظيفي)، والعمل على تطوير كل واحد منهما حيث يقول: "سيمكننا عقد الحوار بين الفكر اللغوي العربي القديم والنحو الوظيفي، فضلا عن تمحيص مشروعيته، من تحقيق هدفين اثنين:

أ – إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربية خاصة، دون أن يمس اقتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي.

ب – تقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربي أو البلاغة العربية؛ بالنسبة لوظيفة المبتدأ، أو وظيفة البدل ("والتابع" بصفة أعم)، وظواهر التخصيص و"الحصر" و"العناية" و"التوكيد" وغيرها"[36].

والمتتبع لبعض أعمال المتوكل يستشف أنه – بالفعل– قد تمكن من خلال منهجه العلمي الموضوعي في التعامل مع التراث اللغوي العربي، أن يثري نظرية النحو الوظيفي بأفكار وتحليلات لغوييننا القدامى، حيث يقول مؤكدا على ذلك: "أتاحت لنا دراسة الوظائف التداولية الخمس في اللغة العربية – في إطار النحو الوظيفي – أن نمحص إلى حد، الأطروحة التي دافعنا عنها منذ سنوات... والقائلة بإمكان إقامة "حوار" مثمر بين الفكر اللغوي القديم، والفكر اللساني الحديث، على أساس القرض والاقتراض، بالرغم من انتماء الفكرين إلى "حقلين نظريين متباينين". ويدل على إمكان إقامة هذا الحوار أننا استطعنا أن نغني النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم من النحو والبلاغة العربيين"[37].

وبغض النظر عن التراث اللغوي العربي، فقد استطاع المتوكل بأفكاره اللسانية أن يثري نظرية النحو الوظيفي بإبداعات جديدة؛ حيث "أضاف المتوكل مسائل نظرية هامة للنحو الوظيفي كوظيفة المنادى، واقترح – أيضا – تمثيلا للقوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة حواريا، وإضافة قواعد إدماجية تعنى بإدماج الأدوات العاطفة في مستوى البنية المكونية[38] حيث يتعلق الأمر بظروف التراكيب العطفية. وقد تبنى سيمون ديك Simon Dick عدّة اقتراحات مما تقدم به المتوكل... وأصبحت أعمال المتوكل الوظيفية التداولية التي تنطلق من اللغة العربية مصدرا لا يستغنى عنه ضمن الأدبيات الوظيفية العالمية"[39].

لقد دفعت منهجية إعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم عند أحمد المتوكل، وتعاملُه مع نظرية النحو الوظيفي، وسعيُه إلى استثمار تحاليل لغوييننا في هذه النظرية، بعضَ الباحثين إلى القول بأن تعامل هذا اللساني مع التراث اللغوي العربي القديم قد كان على مرحلتين؛ تميزت كل مرحلة بأهداف معينة؛ حيث أراد في "المرحلة الأولى: استشفاف النظرية الثاوية خلف ما ورد في التراث (نحواً وبلاغة وأصولا ومنطقا وتفسيرا) في باب الدلالة بأنماطها، فحاول إعادة تنظيم ما توصل إليه، وإعادة صياغته صياغة تقربه بما يقابله في الفكر اللساني الحديث ... أما في المرحلة الثانية؛ فقد مد بين الفكر اللغوي العربي القديم ونموذج النحو الوظيفي جسرا، مكّنه – وهو بصدد معالجة قضايا تداولية في اللغة العربية – أن يستعير من مؤلفات اللغويين القدماء ما مست الحاجة إليه، وما رآه واردا ومناسبا"[40].

غير أن هذا لا ينفي حقيقة استثمار المتوكل لبعض ما جاءت به نظرية النحو الوظيفي (باعتباره نموذجا لسانيا غربيا حداثيا)، والاستفادة منها في تقويمه لبعض قضايا اللغة العربية، وكذلك "فبفضل اعتماد نظرية النحو الوظيفي، تسنى وضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية، أنار جوانب جديدة عدة من هذه اللغة لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد أنحاء أخرى (قديمة أو حديثة). في المقابل، جاوزت الدراسات الوظيفية للغة العربية مستوى التطبيق

المحض إلى الإسهام في التنظير الوظيفي العام، فكانت له بصماته الواضحة في الدفع بالنظرية نحو إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية على السواء"[41].

يتضح من ذلك أن عصارة استثمار المتوكل لنظرية النحو الوظيفي قد تمثلت أساسا في وصوله إلى وضع نحو وظيفي للغة العربية، والملاحظ على هذا النحو أنه شارك بشكل فعال في تطوير نظرية النحو الوظيفي، ومساعدتها على تحقيق بعض مطامحها.

ولا شك في أن أهم العوامل التي مكنت أحمد المتوكل من تأسيس نحو اللغة العربية الوظيفي؛ تلك المقومات التي بنى عليها منهجيته في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم، وتعامله مع نظرية النحو الوظيفي، ومن هذه المقومات:[42]

1. رفع مفهوم "القطيعة المعرفية" عن علاقة اللسانيات الحديثة بالفكر اللغوي القديم، واعتبار المنحى الوظيفي العربي الحديث امتدادا طبيعيا للدراسات البلاغية والأصولية والنحوية العربية القديمة.

2. إقامة الحوار بين الدرس اللساني الوظيفي الحديث والفكر اللغوي العربي القديم، على أساس أنه تاريخ ومرجع يحتكم إليه حين الحجاج، لورود مقاربة ظواهر لغوية عربية معينة، ومصدر يُمتح منه عند الاحتياج إلى مفاهيم وتحليلات مناسبة، يمكن أن تُغني المقاربة الوظيفية لقضايا اللغة العربية على الخصوص، وقضايا اللغات الطبيعية بوجه عام.

خاتمة:

نصل من كل ما سبق ذكره إلى النتائج الآتية:

- تعامل أحمد المتوكل مع التراث اللغوي العربي القديم على مرحلتين؛ تميزت المرحلة الأولى بسعيه إلى إعادة قراءة ذلك التراث، قصد فهمه فهما صحيحا، وقد انتقل في المرحلة الثانية إلى استثمار أفكار هذا التراث في نظرية النحو الوظيفي.
- اكتشف أحمد المتوكل – من خلال منهجية إعادة قراءة التراث اللغوي العربي – أن النظرية اللسانية الثاوية خلف هذا التراث نظرية وظيفية تداولية، تتشاكل مع النظريات اللسانية الغربية الوظيفية الحديثة، وهي بهذا قابلة للقرض والاقتراض مع تلك النظريات اللسانية التي تعد نظرية النحو الوظيفي أهمها.
- يمكن القول أن أحمد المتوكل قد أثبت – من خلال بحوثه اللسانية المعاصرة – مدى قابلية إقامة حوار تبادلي بين النموذج اللساني العربي التراثي والنموذج اللساني الغربي الحداثي، وهذا ما يدل عليه نحو اللغة العربية الوظيفي الذي وضعه المتوكل.
- يعدّ ما قدّمه أحمد المتوكل – من خلال نحو اللغة العربية الوظيفي– إسهاما فعّالا في إثراء منظومة الدرس اللساني العربي الحديث بمنهج بحثي لساني عربي جديد.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ إسماعيلي علوي، حافظ، (2011)، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الجديد، إربد/ الأردن.

2/ إسماعيلي علوي، حافظ، (2009)، والعناني وليد أحمد، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

3/ إسماعيلي علوي، حافظ، والملاخ، أحمد، (2009)، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر.

4/ إسماعيلي علوي، حافظ، (2009)، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة نقدية تحليلية في قضايا التلقي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت/ لبنان.

5/ الأوراغي، محمد، (2010)، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت/ لبنان.

6/ أوشان، علي آيت، (1998)، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي (الأسس المعرفية والديداكتيكية)، دار الثقافة، الدار البيضاء/ المغرب.

7/ حسنين، صلاح الدين صالح، (د. ت)، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة/ مصر.

8/ صبيحي، محمد الأخضر، (2007)، اللسانيات التداولية وأثرها في تعليمية اللغات، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار – قسنطينة، العدد 3.

9/ الزهري، نعيمة، (2014)، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

10/ غلفان، مصطفى، (2013)، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، د/بلد نشر.

11/ المتوكل، أحمد، (1985)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء/ المغرب.

12/ المتوكل، أحمد، (1986)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار للنشر والتوزيع، الدار البيضاء/ المغرب.

13/ المتوكل، أحمد، (1989)، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط/ المغرب.

14/ المتوكل، أحمد، (1993)، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط/ المغرب.

15/ المتوكل، أحمد، (2006)، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

16/ المتوكل، أحمد، (2009)، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت/ لبنان.

17/ المتوكل، أحمد، (2010)، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

18/ المتوكل، أحمد، (2011)، الخطاب الموسط مقاربات وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتحليل اللغات، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

19/ المتوكل، أحمد، (2012)، اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

20/ المتوكل، أحمد، (2013)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

21/ مغناجي، محمد، (2015)، نظرية تشومسكي اللسانية وتطبيقاتها على اللغة العربية، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار – قسنطينة، العدد 16.

22/ مليطان، محمد الحسين، (2014)، نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط/ المغرب.

الإحالات والهوامش:

[1] حسنين صلاح الدين صالح، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، د/ ت، ص 189.

[2] ينظر: محمد مغناجي، نظرية تشومسكي اللسانية وتطبيقاتها على اللغة العربية، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار – قسنطينة، العدد 16، جوان: 2015، ص 2.

[3] علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي (الأسس المعرفية والديداكتيكية)، دار الثقافة الدار البيضاء، ط1: 1998، ص38 و39.

[4] ينظر: محمد الأخضر صبيحي، اللسانيات التداولية وأثرها في تعليمية اللغات، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار – قسنطينة، العدد 3، أفريل: 2007، ص 2.

[5] أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ط: 1993، ص 10.

[6] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، ط: 1989، ص 12 و13.

[7] ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1: 2006، ص61 و 62.

[8] حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الجديد، إربد – الأردن، ط1: 2011، ص 524.

[9] محمد مليطان، نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط، ط1: 2014، ص 19.

[10] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء، ط1: 1986، ص 26.

[11] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1: 1985، ص 10 و11.

[12] المرجع نفسه، ص 14.

[13] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان – الرباط، ط1: 2013، ص 24.

[14] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 10.

[15] أحمد المتوكل، الخطاب الموسط مقاربات وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتحليل اللغات، دار الأمان – الرباط، ط1: 2011، ص62.

[16] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، دار الأمان – الرباط، ط1: 2012، ص 28.

[17] أحمد المتوكل، الخطاب الموسط مقاربات وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتحليل اللغات، ص 61.

[18] محمد مليطان، نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ط1: 2014، ص 20.

[19] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[20] المرجع نفسه، ص 22.

[21] نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان – الرباط، ط1: 2014، ص 21.

[22] ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان – الرباط، ط1: 2010، ص 16 و17.

[23] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، ص 34.

[24] ينظر: محمد مليطان، نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 15.

[25] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، دار الأمان – الرباط، ط1: 2009، ص48.

[26] محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ط1: 2010، ص 68.

[27] أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت – لبنان، ط1: 2009، صفحة 7.

[28] حافظ إسماعيلي علوي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 39.

[29] المرجع نفسه، ص 12.

[30] المرجع نفسه، ص215.

[31] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10.

[32] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ط1: 2013، ص 33 و34.

[33] حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف – الجزائر، ط1: 2009، ص 292.

[34] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 8.

[35] المرجع نفسه، ص 10.

[36] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[37] المرجع نفسه، ص 183.

[38] البنية المكونية: بنية صرفية تركيبية تتموقع في النموذج في موقع ما قبل التمثيل الصوتي للجملة وما بعد البنية الوظيفية تضطلع برصد قواعد التعبير ("قواعد إسناد الحالات الإعرابية" و"قواعد الموقعة" و"قواعد النبر والتنغيم"). – محمد مليطان، نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 60.

[39] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، د/ بلد نشر، ط1: 2013، ص 35.

[40] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة نقدية تحليلية في قضايا التلقي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت – لبنان. ط1، 2009، ص 353.

[41] حافظ إسماعيلي علوي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 44.

[42] أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 7.